

## الاقتصاد المصرى فى ظل اقتصاد دولى مضطرب

### حقبة تاريخية جديدة

تدخل مصر والعالم حقبة تاريخية جديدة تتصف بانفصال حاد عن سابقتها وباستغناء مفاجيء عن النظريات والسياسات والثوابت التى سادت القرن العشرين حتى التسعينات منه، فالأزمة الآسيوية التى انفجرت فى صيف ١٩٩٧ هى فى حقيقتها أزمة للرأسمالية العالمية لن تقل فى تداعياتها عن أزمة الاشتراكية فى الثمانينات، ولقد تبلور الرفض للنموذج الحالى للرأسمالية العالمية من داخل الدول المتقدمة نفسها سواء على المستوى الشعبى مثل ما حدث فى سياتل ودافوس وجنوا والدوحة حيث كانت لمنظمات المجتمع المدنى فى الدول الغربية الدور المؤثر فى التصدى لمؤتمر منظمة التجارة الدولية - أو على مستوى النخبة متمثلة فى دراسات وتحليلات الكتاب فى الغرب والتى تدعى أن النزاع بين الاشتراكية والليبرالية لم يكن صراعاً بين الغرب والآخر ولكنه شجار عائلى بين إيديولوجيتين غربيتين، أعطت كلتاها للنمو الاقتصادى الأسبقية على القيم والأهداف الاجتماعية (جون جراى: الشروق

الكاذب)، ولقد بدا واضحا أن الإشكالية الأساسية التي تواجه السياسات العامة اليوم في كل الدول تتمثل في التوفيق بين تحرير الأسواق من جانب ومتطلبات الفئات العريضة من محدودى الدخل من جانب آخر، أى فى إحداث التوازن بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية بحيث يخدم الاقتصاد احتياجات المجتمع لا أن تسخر إمكانات المجتمع لمقتضيات السوق، وهو الاقتصاد الذى يهدف إلى الارتفاع بجودة الحياة من خلال التقدم التكنولوجى ولا ينحصر فى زيادة كم وكفاءة الإنتاج. وهو أيضا الاقتصاد الذى يسعى لتحقيق رفاهة الجنس البشرى من خلال «عولة إيجابية» لا تقتصر على تحقيق المصالح الضيقة والأرباح المؤقتة للشركات متعددة الجنسيات؛ والمقصود هنا بالعولة الإيجابية تلك التى تعمل على انتشار التكنولوجيا لصالح كل الشعوب فى ظل سيادة سياسية واجتماعية للدول القومية.

## نظام عالمى هش

ولقد أظهرت سلسلة الأزمات الاقتصادية - خلال الأعوام الماضية - وبالذات الأزمة الآسيوية بأن المشكلة تتمركز فى النظام الاقتصادى العالمى وليست فى ضعف السياسات الاقتصادية للدول ضحايا الأزمة، فلقد تسرعت المؤسسات الدولية وبعض الأنظمة الغربية ووسائل إعلامها (المعبرة عن وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات) فى إلقاء اللوم على الضحايا مؤكدين أن الأزمة كانت حتمية نتيجة

الفساد وغياب الشفافية والعلاقة الوطيدة بين قطاعي العمال والبنوك والحكومة (CRONY CAPITALISM) ضمن أسباب عديدة أخرى لم تذكر في فترات قبل الأزمة، وكما برر الخبراء الدوليون الأزمة بأنها أزمة الاقتصادات الناشئة متناسين أن اليابان ليست اقتصاداً ناشئاً وأن البنك الدولي وصف عام ١٩٩٢ حكومات دول النمر بأنها حققت نجاحاً غير مسبوق في إرساء واستمرار التوازن الاقتصادي الكلي، وأن الأنظمة الغربية ووسائل إعلامها طائفاً تغنت قبل الأزمة بالتجربة الآسيوية والنظام الآسيوي والقيم الآسيوية «والمعجزة» الآسيوية!

ولقد أجهضت منذ سنوات في المكسيك أهم تجربة في تحرير الأسواق (الأرجنتين مؤخراً) حيث فقد سوق المال خلال الأزمة ما قيمته ٧٠ مليار دولار ووجد أكثر من مليون مواطن أنفسهم بدون عمل وارتفع التضخم إلى أكثر من ٥٠% (التقرير السنوي للمنشأة الاقتصادية الدولية بدافوس قبل عام من الأزمة وصف تلك التجربة (بالمعجزة) المكسيكية)، وهكذا لم تكن الأزمة في المكسيك مجرد تدهور العملة الوطنية بل تعبيراً عن فشل نموذج بأكمله للتنمية الاقتصادية، ورغم هذا الفشل فلقد استمر إصرار الإدارة الأمريكية والمنظمات الدولية التابعة لها على فرض سياسات «الأصولية الاقتصادية» (دعه يفعل - دعه يمر) دون مراعاة لمشاكل عالمنا المتمثلة في سوء توزيع الدخل والثروة وفي حق العمل وجودة

الحياة. وقد أدت هذه السياسات بالفعل إلى الانهيار الاقتصادي والفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي في مناطق عديدة من العالم .

## الانتقال الحر لرءوس الأموال

ولقد أعطت الأزمة الآسيوية مثلاً في التاريخ الحديث على أن تنقل رأس المال دون أية قيود، تنجم عنه آثار مدمرة على الاستقرار الاقتصادي. فالأسواق الحرة لا تحدث توازناً ذاتياً، ولقد أثبتت أزمة الكساد العظيم عام ١٩٢٩ أن الأسواق الحرة لا تعمل بكفاءة إلا في ظل إدارة حكومية فعالة، والأسواق المالية بالذات لا تتجه نحو التوازن بصفة عامة حيث إن التذبذب يؤدي بالضرورة إلى عدم استقرار الاقتصاد الدولي، ولقد لعبت «صناديق الوفاء» Hedge funds دوراً رئيسياً في إشعال أزمات التسعينات (مثل «كوانتوم» التي أنشأها جورج سورس عام ١٩٦٩ والتي دفعت حكومة جون ميجور في ١٩٩٢ إلى تخفيض سعر صرف الجنيه الأسترليني والانسحاب من آلية أسعار الصرف للنظام النقدي الأوروبي بعد محاولات يائسة للدفاع عن الأسترليني بضح ما قيمته ٥٠ مليار دولار!). فحجم التعاملات قصيرة الأجل في الأسواق المالية العالمية تفوق التريليون دولار يومياً مما يعنى أن البنوك المركزية الكبرى في العالم لا تملك الاحتياطات (منفردة أو مجتمعة) للدفاع عن سعر صرفها إذا قررت الأموال الساخنة التحرك بالأسواق هبوطاً أو صعوداً، وتكمن

أسس اضطراب الاقتصاد الدولى فى هذه الحرية المكفولة حالياً لردوس الأموال، علما بأن شرعية الحكومات فى الدول ئستمد من قدرتها على حماية مواطنيها من الظروف التى ينعدم فيها الأمن الاقتصادى والاجتماعى. وبالتالي فأى نظام دولى مبنى على سيطرة رأس المال العالى سيؤدى بالضرورة إلى أوضاع من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى على مستوى العالم، والنظرية الكلاسيكية لحرية التجارة (المزايا النسبية لريكاردو) تفترض جمود حركة رأس المال، وعندما يتحرك رأس المال بطلاقة سواء فى أسواق المال أم فى الإنتاج بحثا عن تكلفة أقل فإن ذلك يلقى مبدأ الميزة النسبية، غير أنه لا يمكن إنكار أن هذا الانتقال الحر وبالذات فى مجال الإنتاج يحقق أكبر قدر من الكفاءة بالمفاهيم الاقتصادية الضيقة إلا إنها إنتاجية وكفاءة اقتصادية فى استخدام الموارد تتحقق على حساب الإنسان المعاصر.

### حالة الاقتصادات فى العالم

ولا غرابة نتيجة لذلك أن يشاهد عقد التسعينات انخفاضا فى مستوى الأجور فى الدول المتقدمة وبالذات فى الولايات المتحدة وأن تزداد نسب الجرائم والمخدرات وأن يتدنس مستوى الخدمات الاجتماعية برغم حالة ازدهار الاقتصاد الأمريكى التى استمرت طوال العقد متمثلة فى اقتصاد فقائيع Bubble Economy قابل للانفجار فى أى وقت نتيجة المغالة فى أسعار الأسهم بالبورصة،

وعليه فإن الإدارة الأمريكية تعطى اهتماماً قوياً للتحرير المتسارع في القطاعات الخدمية في الاقتصاد الدولي، فمشكلة الطاقة الإنتاجية الزائدة عن الطلب للمنتجات المصنعة وانتقال رؤوس الأموال الأمريكية للاستثمار في الخارج تورد واضعياً السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة مما يدفعهم إلى محاولة تغيير نمط التجارة الدولية من تجارة تقليدية تعتمد على المنتجات إلى تجارة تعتمد بشكل متزايد على الخدمات، وهذا ما أكدته المثلة التجارية للولايات المتحدة في شهادتها أمام الكونجرس الأمريكي في ٢ نوفمبر ١٩٩٩ قبل مؤتمر سياتل عندما أشارت إلى أن قطاع الخدمات في الولايات المتحدة يوفر ٨٦ مليون فرصة عمل داخل البلاد ويحقق ما يوازي ٥.٥ تريليون دولار سنوياً من الناتج الاقتصادي ويمثل ٧٥٪ من إنتاج القطاع الخاص، كما أن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر للخدمات في العالم بصادرات ٢٤٦ مليار في عام ١٩٩٨ وبالتالي فإن تحرير التجارة الدولية في القطاعات الخدمية يتيح فرصاً هائلة لنمو المشروعات الأمريكية التي تميزت بوضع تنافسي أفضل من غيرها في هذا المجال، أما الدول الأوروبية وبالذات ألمانيا وفرنسا (والتي عرفت خلال النصف الثاني من القرن العشرين بمسمى اقتصادات السوق الاجتماعية social market economies نظراً للاعتبارات التي أعطتها للشؤون الاجتماعية للمواطنين) فإنها وجدت نفسها في منافسة شرسة مع النموذج الأنجلوساكسوني

للرأسمالية الذى يضع الكفاءة الاقتصادية فوق الاعتبارات الاجتماعية لمواطنيها وأدخلها بالتالى فى دوامة أزمة اجتماعية وسياسية عميقة.

واليابان - وهى دولة تنموية Developmental State تعتمد على الدور القائد للحكومة فى أحداث التنمية - تعاني منذ بداية التسعينات من ركود اقتصادى مستمر، ولقد انتقلت اليابان إلى الحدائة دون تخريب لمؤسساتها الاجتماعية والثقافية والتزمت فى ذلك بعقد اجتماعى غير مكتوب بين الحكومة والشعب يضمن حق العمل مدى الحياة للمواطن اليابانى، ألا إن المنافسة الشرسة على ساحة السوق العالى الحر بدأت تهدد استمرارية هذا الالتزام، وخاصة فى ظروف أزمة اقتصادية أهم مظاهرها تقلص حاد للنشاط الاقتصادى وانهيار لقيم الأصول الثابتة، فقد انتقلت اليابان خلال التسعينات - من ظاهرة نمو يصاحبه ركود Growth recession (هذا تعبير عن نمو الاقتصاد ببطء بحيث لا يتمكن من استغلال الطاقات الإنتاجية من عماله وآلات) إلى ظاهرة جديدة فى أدبيات الاقتصاد متمثلة فى نمو يصاحبه كساد Growth depression، وذلك رغم أن أسعار الفائدة على الين قاربت نسبة الصفر ! .

ولقد ساعد ارتفاع الين على تخفيف حدة أزمة الدول الآسيوية المجاورة، ومن المتوقع أن يتجه الين إلى الانخفاض بحيث تتمكن اليابان من انعاش اقتصادها مما قد يدفع الصين - والتى تعاني أيضا

من انخفاض في معدل النمو وزيادة في البطالة - إلى خفض عملتها الوطنية وكذلك دولار هونج كونج، وهذه المنافسة في تخفيض أسعار صرف العملات ستجر في ركابها العملات الآسيوية الأخرى مما قد يشكل بوادر أزمة جديدة في الاقتصاديين الآسيوي والعالمي على السواء.

والأزمة صارت نمطاً غالباً على الاقتصاد الروسي، فلقد أدت محاولات روسيا لتطبيق نموذج الرأسمالية الأمريكية إلى حالة من الفوضى الاقتصادية تسيطر فيها ١٥٠ منظمة مافيا على قرابة ٢٥٠٠٠ منشأة و٤٠٠ بنك، ولا توجد أية مؤشرات على احتمال خروج روسيا من هذه الحالة بشكل سريع.

وهكذا فمن المتوقع أن يتجه الاقتصاد الدولي نحو فترة من الاضطرابات وقد يصاحبها طبقاً لرأي بعض خبراء الاقتصاد الدولي «أزمة انكماشية A global deflationary crisis»، وقد ينجم عن ذلك اهتزاز بل فقدان هيبة وسلطة المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية، والبحث عن صيغ وأنماط جديدة للإدارة الدولية تهدف إلى إدارة الأسواق العالمية من خلال «ترابط المجتمعات» وتقوية سيادة الدول دون الرجوع إلى السياسات الحمائية القديمة والتي أثبتت عدم جدواها.

هذه هي حالة البيئة الخارجية المحيطة باقتصادنا القومي والتي تؤكد على ضرورة تدخل الحكومات لإحداث المصالحة بين كل

من ديناميكية الرأسمالية العالمية والاستقرار الاجتماعي في دول العالم، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وضع ضوابط على تنقلية رأس المال والعمالات، كما يتطلب الأمر نقلة نوعية في فكر وفلسفة العولمة بحيث لا ينظر إلى حرية الأسواق على أنها أهداف لذاتها بل على أنها أدوات لتحقيق أهداف اجتماعية، وبحيث تخضع الحياة الاقتصادية دائماً لعنصرى «الرقابة الاجتماعية» و«الإدارة السياسية».

### السوق الإقليمية

ومن البديهي - أمام هذا الاضطراب في الاقتصاد العالمي - أن تتجه الدول إلى بناء كتلات إقليمية وأن تحاول تقليل المخاطر على اقتصادها الوطنى بصياغة مشروعات للتعاون الإقليمي، ولقد ارتفعت الأصوات في مصر والعالم العربي مطالبة بإحياء فكرة «السوق العربية المشتركة»، واعتمدت الجامعة العربية خطة تنفيذية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تبدأ في يناير ١٩٩٨ وتكتمل خلال عشر سنوات، وبرغم أهمية هذه الخطوات فعلياً أن ندرك أن إحياء الصيغ القديمة في إطار مؤسسات لا تتسم بالفاعلية لن يأتي بالنتيجة المرجوة، وأن المطلوب هو العمل على بلورة شكل مؤسسى جديد يتمشى مع عصر لن يجدى فيه حتى تقليد تجارب ناجحة أخرى (مثل السوق الأوروبية المشتركة)، ولقد اكتفينا بالشعارات والأفكار دون العمل على دراسة آليات مبتكرة لتنفيذها،

فجوهر السوق لم يطرح ولم نعرف عن صياغة إطار علمي له، وهناك فرق بين التكتل والسوق، ولا يمكن للدول العربية أن تمثل تكتلاً حيث إن التكتل له شروط من حيث حجم الاقتصادات المشاركة فيه، وعلى سبيل المثال فإن أصول البنوك العربية مجتمعة لا تتعدى أصول بنك واحد مثل مثل شيس مانهاتن كما أن محصلة الناتج الإجمالي لكل الدول العربية تقل عن الناتج الإجمالي لدولة من العالم الثالث مثل البرازيل، واقتصادات الدول العربية ومستويات المعيشة بها متفاوتة إلى حد كبير، وكما أن بناء مقومات السوق يحتاج إلى مواصفات قياسية موحدة للمنتجات والخدمات وإلى انتقال حر للعمالة مع وجود قوانين عمل وتأمينات متداولة بنفس القدر بين دول السوق، وإلى مشروعات للبنية الأساسية (مشروع المانش بين إنجلترا وفرنسا وغيره من المشروعات التي ربطت بين أجزاء أوروبا) ومشروعات تكنولوجية مشتركة لا تقوى دولة واحدة على إقامتها، هذه المعطيات تتطلب رؤية جديدة للإقليمية تأخذ في الاعتبار أيضاً إمكانية اتساع السوق في المستقبل لتشمل دولاً في الشرق مثل إيران وباكستان وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ودولاً أخرى في غرب إفريقيا مثل موريتانيا والسنغال، وإمكانية تنمية مشتركة لمناطق تتميز بموارد هائلة مثل السودان، ويتطلب ذلك أيضاً الاتفاق على أسلوب للتفاوض الجماعي المشترك مع منظمة التجارة الدولية ومع

الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الأخرى فى آسيا وأمريكا، وستقتضى المرحلة القادمة تطبيق سياسات تشجع القطاع الخاص العربى على استخدام الأموال العربية من خلال بنوك عربية ذات مستوى تكنولوجيا عال وتعامل إدارى فعال، وتقوية الإشراف على أسواق مالية عربية ذات قدر أكبر من الشفافية، وتحرير لتلك الأسواق مع العالم الخارجى بشكل متدرج ومتوافق، حيث إن فتح الأبواب أمام البنوك الأجنبية فى الوقت الحاضر فى المنطقة العربية سيؤدى إلى تعرض البنوك الوطنية لمخاطر إضافية.

### حالة الاقتصاد المصرى

مر الاقتصاد المصرى بظروف صعبة فى الثمانينات تعرضت فيها قيمة العملة الوطنية للانخفاض أمام العملات الأجنبية وانعدم خلالها الاحتياطى النقدى، وبُدد كثير من الأموال فى كارثة توظيف الأموال وارتفع الدين الخارجى وتضخمت خسائر القطاع العام - المسيطر على الاقتصاد الوطنى خلال تلك الحقبة - رغم مشروعات الإحلال والتجديد وجاء برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى طبقته وزارة الدكتور عاطف صدقى اعتباراً من عام ١٩٩١ متزامناً مع تخفيض الديون الخارجية نتيجة مشاركة مصر فى حرب الخليج ليغير الصورة تماماً وليحقق لأول مرة منذ الستينات استقراراً اقتصادياً كلياً تمثل فى انخفاض التضخم وثبات الأسعار وتكوين احتياطى نقدي قوى بالبنك المركزى وانخفاض عجز

الموازنة إلى حدود آمنة ومقبولة إلا أنه بات واضحاً في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ أن المرحلة التالية ستتطلب التركيز على هياكل الإنتاج المصرية والخروج من حالة الركود الاقتصادي والتي هي نتيجة طبيعية لسياسة التوازن الماكرواقتصادية في المرحلة الأولى، وجاءت وزارة الدكتور كمال الجنزوري في عام ١٩٩٦ لتطلق الانفاق العام من خلال المشروعات الكبرى (بدأ بتوشكي في يناير ١٩٩٧) وهو اتجاه اقتصادي حميد لتخفيف حدة الركود علاوة على الجوانب السياسية والاجتماعية المرتبطة بهذه النوعية من المشروعات (أطلق تعبير: «حضارة جديدة» على مشروع توشكي). كما لجأ رئيس الوزراء - نتيجة خلفيته في التخطيط - إلى الامتثال بالنموذج الياباني في التنمية بتوجيه استثمارات القطاع الخاص لمشروعات بعينها (المشروعات المصرية في المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نوفمبر ١٩٩٧ على سبيل المثال) وحشد مساندة البنوك الوطنية لتمويل هذه الاستثمارات، وتفترض النظرية الاقتصادية أن تؤدي هذه السياسات الجديدة - المرتكزة على قاعدة صلبة من الإصلاح الاقتصادي في السنوات السابقة لها إلى إحداث رواج في السوق المصرية، غير أنها لم تؤد إلى النتائج المرجوة بل على العكس اشتدت حالة الركود الزمن. وذلك لعدة أسباب: لعل أهمها أن المشروعات الكبرى لم تقم في وسط تجمعات بشرية، وطبيعتها ذات مردود طويل المدى وغير ملموس في الحاضر. كما أنها مشروعات كثيفة رأس المال وبنسبة كبيرة

للمكون الأجنبي (معدات الحفر ومحطات الرفع على سبيل المثال فى حالة توشكى)، يضاف إلى ذلك حالة الفرع - غير المبرر - التى انتابت الإعلام المصرى بصفة عامة عقب الأزمة الأسيوية التى آثرت على القرار الحكومى ودفعته إلى فرض قيود شديدة على سوق الإسكان والاستثمار العقارى والذى كان يمثل القطاع الوحيد (نظراً للهزة التى أصابت قطاع السياحة بعد حادثة الأقصى) القادر على امتصاص البطالة من جانب وتشغيل الطاقات الإنتاجية للصناعات المصرية المرتبطة به من جانب آخر، وخاصة أن المجموعات الصناعية الكبرى فى مصر قامت بتنويع محفظة استثماراتها بالاتجاه نحو نشاط الاستثمار العقارى بسبب الركود الذى واجهته فى سوق المنتجات الصناعية سواء على المستوى المحلى أم على المستوى العالمى، وبالإضافة إلى ذلك فإن تقييد سوق العرض فى الاستثمار العقارى لم يقابله أية سياسات لتنشيط سوق الطلب وبالذات فى مجال الإسكان للمتوسط والشعبى (قوانين ومنظومة التمويل العقارى).

هذه السياسات علاوة على الصعوبات التى تواجه التصدير الصناعى نتيجة زيادة العرض العالمى عن الطلب المتولد عن الزيادة الكبيرة فى الطاقات الإنتاجية العالمية أدت إلى ضغط شديد على سعر الصرف مما دفع الحكومة إلى اللجوء إلى قيود إضافية فى الائتمان وفتح الاعتمادات المصرفية بغرض تحجيم الاستيراد حفاظاً على سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار، ونظراً لأن العملة

الأمريكية نفسها قد ارتفعت بالنسبة للعمالات الأوروبية الأخرى بشكل ملموس فقد ارتفع بالتالى الجنيه بالنسبة للعمالات الأوروبية (تمثل أوروبا ٤٧% من حجم وارداتنا و٤٤% من حجم صادراتنا). مما يعنى زيادة فى تكلفة الواردات المصرية من أوروبا وانخفاض فى فرص التصدير إليها.

لم يكن الاقتصاد المصرى بحاجة إلى مثل هذه الإجراءات فمشاركة مصر فى التجارة الدولية تتسم بالضعف حيث تمثل تجارتنا مع العالم نسبة ٢٥% من الناتج الإجمالى المحلى بينما تصل النسبة إلى ٥٥% فى كوريا الجنوبية و٤٨% فى تشيلى و١٦٠% فى ماليزيا، كما أن الاقتصاد المصرى غير مندمج بقدر ملموس فى الاقتصاد الدولى (كانت حصة مصر فى الصادرات العالمية فى الفترة ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦ ٠,١٧% وأصبحت ٠,٠٧% فى الفترة ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦، وكانت حصة مصر فى الواردات العالمية فى الفترة من ١٩٨٦/١٩٨٣ ٠,٥٤% وأصبحت ٠,٣٣% فى الفترة ٩٦/٩٣) أما الدين الخارجى والذى انخفض إلى ٢٨ مليار دولار أى أقل من ٢٢% من الناتج الإجمالى المحلى فلا يمثل عبئا على الاقتصاد المصرى وخاصة أن نسبة الديون قصيرة الأجل لا تزيد عن ٦% فقط من إجمالى الدين الخارجى، وهذا علاوة على وجود احتياطي نقدي فى حدود ٦١ مليار جنيه مصرى بعد المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادى.

كل ذلك يدعونا إلى البحث عن الأسباب الحقيقية وراء الصعوبات التى واجهها الاقتصاد فى الأونة الأخيرة والزيادة فى عجز

الميزان التجارى وذلك بهدف تطبيق سياسات تؤدى إلى علاج فعال لتلك الأسباب، والتي يمكن تلخيصها فى الآتى:

### أولاً: الإنتاجية

النمو الاقتصادى فى مصر لم يقابله نمو مماثل فى «الإنتاجية الكلية Total Factor Productivity»، وزيادة نسب النمو دون زيادة فى معدل الإنتاجية تعنى بالضرورة مشاكل اقتصادية فى المستقبل، لأنها تقوم على حشد الموارد ولكن دون كفاءة فى استخدام تلك الموارد، والارتفاع بمعدل الإنتاجية ليتناسب مع نسب النمو هو مؤشر (غير مباشر) عن التطور والتقدم التكنولوجى، فالنمو وتحسين مستوى المعيشة يعتمدان فى المدى الطويل على الزيادة فى معدل الإنتاجية، وأساليب زيادة الإنتاجية تعتمد على الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلى وعلى الارتقاء بمستوى العناصر البشرية والتقنية والتنظيمية والمعلوماتية داخل منشآت الأعمال المصرية، ومن المؤسف أن تدور إنتاجية العامل فى الصناعة المصرية حول ١٥٠٠٠ دولار سنوياً بينما هى ٣٠٠٠٠ فى الأردن والمغرب و٨٠٠٠٠ دولار فى تركيا وكما إذا حسبنا عنصر تدفق المواد نجد الاقتصاد الألمانى - على سبيل المثال - يستخدم ٠,٦ كجم من المواد لإنتاج ما قيمته واحد مارك بينما يحتاج الاقتصاد المصرى ٦ كجم من المواد لينتج نفس القيمة أى إن كفاءتنا فى استخدام المواد

بمنابة ١٠٪ من الكفاءة الألمانية! وذلك يتطلب ثورة فى الكفاءة والإنتاجية ترقى إلى مستوى «مشروع قومی للصناعة المصرية».

## ثانيا: هيكل الصناعة المصرية

هناك اعتبارات لا يمكن التغاضى عنها عند تقييم هيكل الصناعة المصرية فى علاقته بالتوازن الاقتصادى الكلى، فالخامات والمدخلات الوسيطة المستوردة تصل فى المتوسط إلى ٥٢٪ من رأس المال العامل للصناعة فى مصر بينما تشكل المعدات والآلات المستوردة ٧٢٪ فى المتوسط من الاستثمار الصناعى، وهذا يعنى ان مدفوعات الصناعة بالعملة الأجنبية تصل إلى قرابة ٦٠٪ من تكلفة الإنتاج سنويا (إذا أخذنا فى الحساب نسبة ١٠٪ للإهلاك السنوى على الاستثمار الرأسمالى)، وذلك ربما يفسر العجز فى ميزاننا التجارى والضغط على سعر الصرف كلما سار إنتاجنا الصناعى على وتيرة هيكل الصناعة الحالى! مما يستدعى تعديل «هيكل التعريفية الجمركية» (لدينا صناعات تتمتع بحماية مفرطة وأخرى مكبلة بحماية سلبية Negative Rate of Protection) من خلال التنسيق الفعال بين أجهزة وزارات التجارة والخارجية والمالية والصناعة والتعاون الدولى واتحاد الصناعات والغرف التجارية بهدف وضع تصور مشترك لهيكل التعريفية الجمركية فى مصر يعالج الاختلالات الحالية ويتواءم مع أهدافنا فى التخصص الصناعى وعلاقته بحركة التجارة الدولية، وعند إعداد هيكل التعريفية

الجديد يجب ألا يغيب عن تقديرنا أن مدخلات صناعة ما هي مخرجات صناعة أخرى وما يفيد صناعة ما قد يلحق الضرر بصناعة أخرى، أي إذا أردنا حماية مرتفعة لحديد التسليح مثلا فذلك سيكون على حساب صناعة التشييد والبناء وإذا خفضنا الجمارك على مدخلات صناعة الحلوى فسيكون على حساب صناعة السكر، وإذا أردنا تيسير مدخلات الزراعة فسيكون على حساب صناعة الأسمدة.. الخ.

### ثالثا : البترول

كانت صادرات البترول ومنتجاته توفر فائضا من النقد الأجنبي، وأرجع وزير البترول في حكومة د. عاطف عبيد الاختلال وعدم التوازن في ميزان المدفوعات البترولي حاليا إلى ثلاثة أسباب، السبب الأول تناقص البترول الخام، والسبب الثاني شراء الغاز الطبيعي بالدولار من الشركات الأجنبية المكتشفة لحقوله، والسبب الثالث استيراد البترول بواسطة معامل التكرير الوطنية التي زاد إنتاجها من ٢٠ مليون طن سنويا من المنتجات البترولية إلى ٣٠ مليون طن سنويا، وقد أعلن الوزير عن إصلاحات جذرية في هذا القطاع الذي كان يمثل مصدرا مهما للعمالات الصعبة ثم تحول الآن إلى عبء يعانى من عجز يصل إلى ٨٠٠ مليون دولار سنويا، إلا أن هناك بشائر أمل في تزايد الاحتياطي - نتيجة الاكتشافات الجديدة - من ٢,٩ مليار برميل حاليا إلى ١٠ مليار برميل في السنوات القادمة،

كما ان اكتشافات الغاز الطبيعي ستسمح بزيادة الاحتياطي من ٤٠ إلى ٧٠ تريليون متر مكعب، ورغم ذلك فالفترة المقبلة وإلى حين استغلال الاكتشافات الجديدة ستحتاج إلى ترشيد لحجم الاستهلاك المصري من البترول ورفع أسعار بعض المنتجات البترولية وخاصة إذا أخذ في الاعتبار زيادة معدل النمو... كما هو مخطط مما سيتطلب زيادة في الاستهلاك تصل إلى الضعف تقريبا.

### رابعاً: سياسات الاقتصاد الكلي

لعل أهم تحدٍ يواجه السياسات الماكرو-اقتصادية في مصر هو التعامل مع أسعار الصرف (السياسة النقدية)، ولقد مر العالم بعدة تجارب في هذا المضمار خلال السنوات القليلة الماضية يستشرف منها الاتجاهات التالية:

١- إذا عانت الدولة من عجز في حسابها الجاري (تشتري سلعا وخدمات أكثر مما تبيع) فعليها أن تعوض هذا العجز بفائض في حسابها الرأسمالي (تبيع أصولاً أكثر مما تشتري) والعكس صحيح أي العجز في الحساب الرأسمالي يجب أن يقابله فائض في الحساب الجاري.

٢ إن العرض العالي منذ عام ١٩٩٦ للمنتجات المصنعة يفوق الطلب عليها، والسوق الحرة ويكل المزايا التي تحققها للاقتصاد لا يمكن أن تتعايش مع ظروف تهدد بصفة مستمرة الاقتصاد الوطني، وتحمل المستهلك المحلي ببعض الأعباء الإضافية نتيجة توجيه

الدولة للسوق له أقل ضررا - على المدى الطويل - من أضعاف القاعدة الإنتاجية للوطن.

٣ إذا كان الإنفاق الحكومي هو أحد سياسة الخروج من حالة الركود فالجناح الآخر هو تقوية الموقف المالى للبنوك وإمكاناتها فى إقراض المشروعات الجديدة (إنتاجية وخدمية وعقارية) ، وكما لا يعيب قيام الحكومة باقتراض الأموال إذا استخدمت فى تمويل الإنفاق العام نى المرودود السريع وبحيث لا يوجه هذا الاقتراضى إلى تمويل دفع مرتبات الموظفين أو لشروعات لا تدر عائداً اقتصادياً أو اجتماعياً.

٤ لا يوجد مانع - من الوجهة النظرية الاقتصادية - من طبع نقود فى الحالات التى تستدعى زيادة السيولة النقدية داخل الأسواق للخروج من حالات الركود والكساد بشرط أن تكون فى حدود مقبولة وهو ما يطلق عليه «بالتضخم المدار Managed Inflation»، فالتمسك بنسب منخفضة جداً من التضخم فى حالة ركود الأسواق ليس معياراً لسياسة اقتصادية فعالة، ويؤكد «بول كروجمان» الاقتصادى العالى والأستاذ بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT على هذا البدا وبأن الأهمية التى تعطى لثبات الأسعار فى الأسواق لا تستند على أسس اقتصادية سليمة، وبأن اللجوء إلى «تضخم معتدل Mild Inflation» يعتبر حلاً طبيعياً فى مواجهة أزمت الركود.

٥- فى حالة وجود أزمة فى سعر الصرف - ناجمة عن ضعف الإنتاجية الكلية على مدار سنوات أو نتيجة عجز متزايد فى الميزان التجارى - فإن أحد الحلول يتمثل فى تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسب ملموسة تتناسب مع حجم الأزمة، والخطر كل الخطر يتمثل فى محاولة إقناع الأسواق بعدم اللجوء إلى التخفيض، ودرس البرازيل فى يناير ١٩٩٩ مائل أمامنا، فلقد كان تثبيت سعر الريال أمام الدولار هى الورقة المحورية التى ارتكز عليها برنامج الإصلاح الاقتصادى البرازيلى الذى حقق نجاحا باهرا بعد عقود من «التضخم المرتفع Hyper Inflation»، وبدا واضحا فى ١٩٩٨ عدم إمكانية الاستمرار فى سياسة تثبيت سعر الصرف، وأصرت الحكومة فى بدء عام ١٩٩٩ على الدفاع عن العملة الوطنية وقامت بضخ مليار دولار يوميا من الاحتياطى النقدى إلا أنها اضطرت فى منتصف يناير إلى تخفيض الريال بنسبة ٨٠٪، واستمرت الأزمة رغم ذلك إلى أن تم تعويم «الريال البرازيلى» فى الأسبوع الأخير من يناير ٩٩ ليفقد ٤٠٪ من قيمته قبل الأزمة، ولم يكن ذلك إلا تكرارا لسيناريو الأخطاء السابقة التى وقعت فيها كل من المكسيك وروسيا (الأرجنتين آخر مثال فى هذا المسلسل).

٦- إذا كان تخفيض سعر الصرف غير مقبول نظرا لارتفاع حجم الديون الخارجية على الشركات (يجب التنويه هنا على خطورة قيام القطاع الخاص بالافتراض من الأسواق العالمية

ويقترح «كروجمان» فرض ضرائب على الشركات التي تقترض بالعملية الأجنبية) أو نظرا للتخوف من فقدان الثقة في العملة الوطنية فإن الحل البديل يتمثل في وضع ضوابط على التدفقات المالية الداخلة والخارجة، والتريث في تداول أسهم البورصة الوطنية في الأسواق الخارجية وعدم طرح العملة الوطنية للتعامل الحر في السوق العالي، ومن بين تلك الضوابط والتي يطلق عليها تعبير «قواطع التيار Circuit Breakers» فرض ضريبة قصيرة الأجل في البورصة مما يشجع شراء الأسهم بهدف الاستثمار متوسط وطويل الأجل ويؤدي إلى استقرار البورصة حول أسعار للأسهم تعبر عن المراكز والأوضاع الحقيقية للشركات ويقلل بشكل جذري من الشراء والبيع بهدف المضاربة، ولقد طبقت كثير من الدول المتقدمة هذه السياسة النقدية لعقود بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهرت اقتصاداتها ثم فتحت بعد ذلك أسواقها لحرية انتقال رأس المال.

وبوجه عام فإن السياسة الماكرو-اقتصادية الجيدة تولى أقصى اهتمام لعاملين أساسيين: الأول يتمثل في الحفاظ على فرص العمل القائمة وخلق فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة، والثاني يتمثل في تجنب «الانكماش Deflation» حيث إن الانهيار في قيمة الأصول يؤدي إلى زعزعة البنوك والشركات المتينة وإلى هبوط اقتصادي Slump مع عدم إمكانية تنفيذ برنامج الخصخصة في تلك الظروف نظرا لتدنى قيمة الأصول.

وتلك الأولويات لا تقلل من شأن أهمية السياسة الضريبية وتكلفة تعامل الممولين مع الضرائب، ولقد أحسن وزير المالية عندما أعلن عن حزمة متكاملة للإصلاح الضريبي الشامل تدور حول أربعة محاور: المحور الأول خاص بأسعار الضريبة والثاني بالإدارة الضريبية والثالث خاص بالإعفاءات والحوافز والرابع بمكافحة التهرب الضريبي، وكما لا تقلل أيضا من ضرورة وضع سياسات للاقتراض طويل الأجل من البنوك المصرية والتي لم تتمكن من هذا الإقراض الهام للصناعة الوطنية نظرا لكون إبداعاتها في الأساس قصيرة الأجل، وكذلك أهمية معالجة قوانين الإفلاس والتعثر والتي تؤدي أحيانا إلى هروب المستثمر المتعثر للخارج بدلا من مواجهة المشكلة في الداخل، وأيضا وضع برنامج تنفيذي لخصخصة «الخدمات المساندة للعملية الإنتاجية» والتي تؤثر سلبيًا على قدرتها التنافسية.

ومن الأمور التي ستؤدي إلى المساهمة في إنعاش حالة الاقتصاد ما اتاره الخبير الاقتصادي العالمي «هرناندو دي سوتو» من كون الفقراء في الدول النامية يملكون أصولا عبارة عن (رأس مال ميت Dead Capital) غير مستغل اقتصاديا لصعوبة إعطائه شكلا قانونيا، وبالتالي فهم لا يستخدمون تلك الأصول في الحصول على قرض مصرفي أو التصرف الرسمي فيها بالبيع والشراء، ويؤكد (دي سوتو) على أن تحويل هذه الأصول غير المستغلة إلى أصول

مسجلة رسمياً سيكون له مردود إيجابي على الفقراء وعلى الاقتصاد ككل، وبالنسبة لـ صر أشار (دى سوتو) أن نحو ٩٢٪ من الملكية العقارية فى القطاع الحضرى و٨٧٪ فى القطاع الريفى ما زالت غير رسمية، وأن أكثر من ٧٠٪ منها مملوك للفقراء، وتعادل هذه النسبة ما قيمته ٢٤٠ مليار دولار، وبالتالي فإن إضفاء الطابع الرسمى على تلك الأصول الرأسمالية سيساعد على مواجهة الفقر وسيؤدى إلى تدعيم ومساندة الإصلاح الاقتصادى وتحويل جزء من الاقتصاد التحتى واقتصاد المقايضة إلى الاقتصاد الرسمى.

أود التأكيد على أن التحليل الاقتصادى والسياسات الاقتصادية ليست هى مجموعة من القواعد الثابتة التى يتم تطبيقها فى كل المناسبات، بل هى - فى الأساس - طرق للتفكير تتيح لنا تشكيل أجوبة جديدة لمشاكل عالم متغير بإيقاع سريع.